الأمم المتحدة
S/PV.4857
مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون
مؤقت

الجلسة ٤٨٥٧

الخميس، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد فون أنغر – ستيرنبرغ
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الكاميرون	السيد شونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2003/1069)

03-61097 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2003/1069)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد جانغون- بي (كوت ديفوار) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2003/1069).

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2003/1083، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاوراته السابقة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، شيلي، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣).

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”إن مجلس الأمن يحث جميع القوى السياسية الإيفوارية على أن تنفذ، تنفيذا تاما ودون تأخير أو شروط مسبقة، جميع أحكام اتفاق لينا - ماركوسي وأحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أكرا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (أكرا الثاني)، وذلك بغية تنظيم انتخابات مفتوحة للجميع وحرة وشفافة في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٥.

”ويلاحظ مجلس الأمن بارتياح ما أحرز من تقدم منذ البيان الذي أصدره رئيسه في ٢٥ تموز/يوليه، وبوجه خاص تعيين وزيري الداخلية والدفاع واعتماد الجمعية الوطنية لقانون العفو، وإعادة فتح الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، والقرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في ١٦ تشرين

الأول/أكتوبر لاستعادة النظام العام وإصلاح النظام الأساسي لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية.

”بيد أن مجلس الأمن يعرب عن بالغ قلقه لتباطؤ تنفيذ اتفاق لينا – ماركوسي. ويشدد بوجه خاص على أهمية أن تجتمع حكومة المصالحة الوطنية بكاملها في أقرب وقت ممكن لتنفيذ فحوى اتفاق لينا – ماركوسي تنفيذا تاما. ويؤكد من جديد في هذا السياق الطابع الملح لتنفيذ عمليات تجميع القوات المتواجدة في الميدان، لإتاحة الشروع في نزع أسلحتها وتسريحها، على أن تصحب ذلك تدابير لإعادة الإدماج في الجيش النظامي أو الحياة المدنية.

”ويشدد مجلس الأمن كذلك على الحاجة الملحة إلى البدء بإصلاح القانون العقاري والقواعد الانتخابية، وإعادة المرافق العامة وسلطة الدولة في جميع أراضي كوت ديفوار، وإنهاء استخدام المرتزقة وشراء الأسلحة بطرق غير مشروعة انتهاكا للتشريعات الوطنية.

”ويدين مجلس الأمن بقوة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويدين بالإضافة إلى ذلك مقتل صحفي فرنسي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في أبيدجان. ويدعو مجلس الأمن السلطات الإيفوارية إلى إجراء تحقيق معمق في هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها وفقا للقانون. كما يدعوها إلى ضمان امتناع هيئات الصحافة والجماعات التي تشرف عليها عن تشجيع أي أقوال من شأنها أن تحرض على الكراهية أو العنف.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه حيال خطورة الحالة الإنسانية في الميدان. وفي هذا السياق، يؤيد المجلس أنشطة كافة وكالات الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة الشعب الإيفواري.

”ويشجب مجلس الأمن كذلك الأعمال العدائية التي ارتكبت ضد أفراد الأمم المتحدة في بواكي ومان في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ويذكر جميع الأطراف بأنها ملزمة، بموجب القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، بالتعاون مع البعثة السياسية الخاصة التي أنشأها المجلس، أي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبضمان حرية تنقل أفرادها.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه التام للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية وفرنسا والممثل الخاص للأمين العام بغية إحلال الاستقرار في البلد، والسعي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ويرحب المجلس بوجه خاص بالمبادرة الأخيرة لرئيس جمهورية نيجيريا وعقد قمة إقليمية في أكرا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لمعالجة المشاكل الأمنية في المنطقة.

”ويثني مجلس الأمن على قوات الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وفرنسا والبعثة لما تقوم به من أعمال ويعرب عن تقديره لما أبداه أفرادها من التزام وتفان. ويرحب أيضا بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وجميع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، لتنسيق جهودها من أجل معالجة القضايا الإقليمية بطرق سليمة. ويعرب عن اعتزامه القيام بدراسة التوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن السبل الكفيلة بتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/20.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.